

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن
UN LIBRARY



S/22013
19 December 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

DEC 26 1990

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
موجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال
بالبعثة الدائمة للهند لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم مذكرة عن الاثار الاقتصادية والتجارية والمالية التي
تحملتها الهند نتيجة للقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت .
وقد وجهت هذه المذكرة من قبل بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الى رئيس الفريق
العامل المنبثق عن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة
بين العراق والكويت .

أكون ممتنا لو عمت هذه المذكرة كوثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) راباكار مينون
القائم بامعمال الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
موجهة الى رئيس الفريق العامل المنبثق عن
لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت ، من نائب الممثل
الدائم للهند لدى الامم المتحدة

الحاقاً برسالتنا المؤرخة ٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة ، بشأن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الهند في تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، أتشرف بأن أحيل اليكم مذكرة مستكملة عن الاشار الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتحملها الهند نتيجة للقيود المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت .

(توقيع) برابهاكار

السفير ، نائب الممثل الدائم

ضميمة

مذكرة عن الآثار الاقتصادية والتجارية والمالية
التي تتحملها الهند نتيجة للقيود المفروضة على
العلاقات الاقتصادية مع العراق والكويت

لقد أسفرت الأزمة الحالية في الخليج عن آثار مربكة مباشرة على الاقتصاد الهندي ، فضلا عن آثار معاكسة طويلة المدى . وكانت الصدمة أشد ما تكون على ميزان المدفوعات الذي يعاني فعلا من ضغوط نتيجة لمدفوعات الديون الجارية .

إن ما حققته الهند من نمو في الثمانينات وما كانت تعمل على تحقيقه في التسعينات معرض الآن للخطر نتيجة التطورات في الخليج . ولاشك أن وقع هذه التأثيرات على اقتصاد بلد منخفض دخل الفرد فيه مثل الهند أشد كثيرا منه على البلدان المتقدمة أو البلدان النامية ذات الدخل الفردي المرتفع .

لقد أشر تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٦١ (١٩٩٠) على قطاعات حيوية في الاقتصاد الهندي . وكان من أكثر المجالات التي تأثرت مايلي :

- (أ) النقص في إمدادات النفط وأثر ذلك على الصناعة والزراعة ؛
- (ب) ضرورة توفير مبالغ إضافية من النقد الأجنبي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط ، وأثر ذلك على ميزان المدفوعات ؛
- (ج) نقص العوائد الناتج عن هبوط حاد في الصادرات ؛
- (د) هبوط كبير في تحويلات الهنود العاملين بالخارج ؛
- (هـ) تكاليف إعادة وتأهيل العمال الهنود النازحين من الكويت والعراق ؛
- (و) التكاليف الاجتماعية وأثرها على زيادة نسبة البطالة نتيجة للظروف المذكورة .

الف - مسألة الحصول على النفط

يلزم تكملة الانتاج المحلي من النفط الخام وزيت النفط وزيوت التشحيم بالهند بالواردات لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد القومي . ومع النمو السريع للقطاعين الصناعي والزراعي بالهند ، يتزايد الاستهلاك بصورة متسارعة .

وتقدر احتياجات الهند السنوية من واردات النفط الخام ومشتقاته للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بنحو ٢٤,٢٨ مليون طن تم اعتماد المبالغ اللازمة لتوريدها لهذه السنة على أساس سعر متوسط قدره ١٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للبرميل . ومن هذه الكمية كان متوقفا أن يأتي ٨,٧٥ مليون طن من النفط و ١,٢ مليون طن من زيت الكيروسين الممتاز من العراق والكويت . وقد حاولت الهند أن توجد مصادر بديلة لتوريد النفط الخام من نوعية معينة وبدرجة من الجودة تناظر ما تنتجه المصافي الهندية . إلا أن عدم وضوح الرؤية بشأن توريد هذه المواد يوشع تأثيرا سلبيا على النشاط الصناعي والانتاج الزراعي . ومن شأن ذلك أن يؤدي الى زيادة بشكل عام للأسعار على أساس المضاربة فضلا عن الزيادات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لأسعار النفط . ويحتمل أن تواجه الهند أيضا نفقات اضافية فيما يتعلق بالحصول على الكميات المطلوبة من زيت النفط وزيت التشحيم إذا لم يتوفر النفط الخام من النوع المطلوب .

باء - الإرتفاع في اسعار النفط

تأثرت الهند أيضا بالارتفاع الحاد في اسعار النفط نتيجة لازمة . وإذا استمر هذا الارتفاع فستكون له آثار تجميعية معاكسة . وقد وضعت الهند في ميزانيتها لعام ١٩٩٠-١٩٩١ مبلغ ٣ ٥٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لاستيراد ٢٤,٢٨ مليون طن على أساس سعر البرميل ١٧ دولارا . ويقدر أن الهند ستتحمل ٣٢٢ مليون دولار مقابل كل دولار واحد زيادة في اسعار النفط على الـ ١٧ دولارا للبرميل . فإذا كان السعر المسقط للسنة هو ٢٨ دولارا للبرميل فسيكون على الهند أن تتحمل مبلغا اضافيا يصل الى ٢,٤ بليون دولار . وهذا يضع عبئا لا يمكن تحمله على احتياطي العملات الصعبة الهش في الهند .

جيم - النقص في حوائل الصادرات

إن العراق والكويت من الشركاء التجاريين المهمين للهند . وقد بلغت المادرات السلمية الى البلدين خلال السنة الماضية نحو ١٨٠ مليون دولار . هذا بالإضافة الى أن المادرات أظهرت اتجاها تصاعديا في السنوات الأخيرة . وعلى مدى السنوات القليلة الأخيرة كانت المادرات الى العراق في شكل مشاريع تمثل حوالى

٦٠ في المائة من مجمل صادرات الهند من المشروعات ، بما يقدر بمبلغ ٢,٧ بليون دولار . كما تتلقى الهند من العراق مبلغا يزيد على ٤٠٠ مليون دولار كموائد ، منها ٨٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وحده ، ونتيجة للآزمة لم تقتصر الخسارة على مبلغ ٢٦٥ مليون دولار فقط خلال السنة الجارية كانت ستتسلمها الخزينة الهندية ، ولكن ستكون هناك خسارة كبيرة أيضا نتيجة لاضطراب الأعمال وأثر ذلك على الصناعة التحويلية والمزارعين والمصدرين .

دال - هبوط التحويلات

يقدر أن ٢٠٠ ألف من الهنود كانوا يعملون في مهن مختلفة في العراق والكويت . وكانت تحويلات هؤلاء العاملين إلى الهند تبلغ ٢٨٩ مليون دولار في السنة . إلا أن فرض القيود على هذين البلدين أدى إلى خروج جماعي للعاملين الهنود ، مما أدى إلى وقف كامل للتحويلات الجارية وتجميد المبالغ التي كان يمكن تحويلها في المستقبل فضلا عن هبوط كبير في توقعات التحويلات في المستقبل حتى ولو استؤنفت هذه التحويلات .

هاء - إعادة وتأهيل العمال النازحين من العراق والكويت

يقدر عدد العمال الهنود الذين نزحوا من العراق والكويت بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ عامل وقامت الحكومة الهندية بعمل ضخ لإعادةتهم إلى وطنهم . وقد بلغت تكلفة إعادة ١٣٠ ألفا من الهنود إلى بلدهم نحو ٢٠٠ مليون دولار .

وتقدر تكاليف إعادة تأهيل ١٣٠ ألفا من المواطنين العائدين من الخليج بنحو ٧٣٠ مليون دولار ، علما بأن المهاجرين العائدين تركوا وراءهم أموالا كبيرة وهم مضطرون لبدا حياتهم من جديد .

واو - تطاول أزمة الخليج

هناك مجهولات كثيرة وضخمة تتحكم في تقدير أبعاد أزمة الخليج على اقتصاد الهند ، من ناحية المدة التي تستغرقها الأزمة ومتى ستحل وعلى أي شكل . وإذا استمرت الأزمة بدون حل فإن شدة وطأتها على الاقتصاد الهندي ستكون أكثر فأكثر . وقد أعدت بعض التقديرات عن أثر الصدمة على ميزان المدفوعات .

وبافتراض أن متوسط سعر النفط الخام في الأشهر الاثني عشر القادمة سيكون نحو ٢٥ دولارا للبرميل ، في مقابل ١٨ دولارا كانت مقدرة لو لم تقع أزمة الخليج ، فإن التكلفة الإضافية لاستيراد النفط وزيوت التشحيم تبلغ ٢,٤ بليون دولار . وإذا كان

متوسط التكلفة في ١٩٩١ نحو ٢٨ دولارا للبرميل فإن المدفوعات التي تدفعها الهند للخارج بسبب هذه الزيادة سوف تبلغ نحو ٢,٦ بليون دولار .

وتبقى الخسارة الناجمة عن عدم تدفق التحويلات للسنة القادمة ، بافتراض عدم زيادتها ، نحو ٢٠٠ مليون دولار على الأقل .

وتبلغ الخسارة في الصادرات من السلع والخدمات لعام ١٩٩١ زهاء ٣٠٠ مليون دولار على الأقل اذا أخذنا في الاعتبار حساب خسارة أسواق العراق والكويت فقط .

الخلاصة

بناء على ما تقدم ، وعلى أساس تقديرات متحفظة جدا ، فإن تأثير ميزان المدفوعات في الهند في العام القادم سيكون نحو ٢,٨ بليون دولار . ويجب أن ينظر الى هذه التقديرات على أنها أولية وخاضعة للتصحيح في ضوء تطورات الموقف في منطقة الخليج . ثم أن هناك تكاليف متنوعة اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب تقييمها بشكل كمي في هذه اللحظة ، ما لم يتم تخفيض الاثر على ميزان المدفوعات .

ومع أن الاقتصاد الهندي يتسم بملاحة أصيلة نظرا لحجمه ، وموارده من المواد الخام ، والمهارات المهنية والتجارية ، والبنية الأساسية الصناعية ، وما إلى ذلك ، فإن أزمة الخليج ستكون لها آثار ضخمة معاكسة على نمو الهند الصناعي والزراعي ، وعلى مستوى الاسعار ، وعلى قدرة الحكومة على تنفيذ الاتجاه الحالي نحو التحرر الاقتصادي . ومع ذلك يبقى الاثر الأكبر لهذه الأزمة على ميزان المدفوعات نظرا للزيادة الحادة في أسعار النفط .

وتحاول الهند التغلب على الموقف . إلا أنه بدون مساعدة خارجية ضخمة فسوف تصاب الجهود الإنمائية فيها بنكسة خطيرة . ولا تستطيع الهند وحدها أن تجد حلولا على المدى القصير لمواجهة هذه الأزمة .

وفي هذا الإطار فإن الهند تسعى إلى الحصول على ما يخفف العبء عن اقتصادها ، ولا سيما في المجالات التي حددناها أعلاه ، عن طريق تيسير حصولها على النفط وعلى تمويلات مالية . ويستطيع المجتمع الدولي مساعدة الاقطار ذات الدخل الفردي المنخفض مثل الهند ، خاصة عن طريق توفير ما يحتاجه من النفط بسعر أرخص .

مرفق ١

الآثار المعاكسة على اقتصاد الهند نتيجة
لازمة الخليج خلال العام الحالي ١٩٩٠

بملايين الدولارات الأمريكية

١ ٦٦٠
(على أساس ٢٤ دولارا للبرميل)
٢٠٠
٢٦٥
٢٠٠
٧٣٠

٢ ٠٤٥

الزيادة في فاتورة النفط وزيوت التشحيم

نقص في التحويلات الى الهند

الخسارة في صادرات السلع والخدمات

إعادة ١٣٠ ألف عاملا إلى بلادهم

إعادة التأهيل (على أساس طلبات الولايات)

على مدى السنتين

المجموع

مرفق ٢

الآثر المتوقع على ميزان المدفوعات
لعام ١٩٩١

بملايين الدولارات الأمريكية

٢ ٣٦٠	النفط وزيوت التشحيم
(على أساس ٢٥ دولارا للبرميل)	
٢٠٠	الفاقد من التحويلات
٣٠٠	الخسارة في صادرات السلع والخدمات
<hr/>	
٢ ٨٦٠	المجموع
<hr/>	

وإذا تم الحساب على أساس معدل ٢٨ دولارا للبرميل ، فسيصل الرقم إلى ٣,٦
بليون دولار .
